





www.koobab.ir

## فهرس الموضوعات

### كتاب الزكاة

#### الباب الأول: في زكاة المال

- ٧ المقصد الأول: في الشرائط
- ٧ الفصل الأول: في الشرائط العامة
- ٧ في أنه هل في المال حقّ سوى الزكاة والخمس
- ١٤ في اشتراط البلوغ في وجوب الزكاة
- ٢٢ حكم مالو اتجر الولي بمال المولى عليه
- ٣١ حكم مالو اتجر غير الولي بمال الصبيّ
- ٣٣ اشتراط العقل في وجوب الزكاة
- ٣٣ في اتحاد حكم التجارة بمال المجنون مع التجارة بمال الطفل وعدمه
- ٣٥ حكم الزكاة في مال المجنون الادواري
- ٣٧ حكم الزكاة في مال المغمى عليه
- ٣٨ في اشتراط الحرّية في وجوب الزكاة
- ٤٦ اشتراط تمامية الملك في الزكاة
- ٥٢ من أحد أسباب عدم تمامية الملك منع التصرف

- ٥٤ من موارد عدم تمامية الملك الدين
- ٦١ من موارد عدم تمامية الملك المبيع قبل القبض
- ٦٢ مبدأ احتساب الحول في النصاب المشترئ
- ٦٣ من موارد عدم تمامية المك شرط الخيار
- ٦٤ في حكم الزكاة في مال الغائب
- ٦٧ حكم زكاة المال المفقود سنين إن أعاد
- ٦٩ من أسباب عدم تمامية الملك تسلط الغير
- ٦٩ من موارد تسلط الغير المال المرهون
- ٧٢ من موارد تسلط الغير الوقف
- ٧٥ من موارد تسلط الغير المال المنذور وشبهه
- ٧٧ لا يمنع الدين عن الزكاة
- ٧٧ حكم الزكاة في النذر المشروط
- ٧٩ حكم ماله وجب عليه الحج بالنصاب ومضى عليه الحول
- ٨١ حكم ماله اجتمع الزكاة والدين في التركة
- ٨٢ حكم مال المفلس اذا حال عليه الحول
- ٨٣ وجوب الزكاة على الفقير اذا استقرض النصاب وحال عليه الحول
- ٨٤ حكم ماله اشترط المستقرض الزكاة على القارض
- ٨٨ وجوب الزكاة في النفقة مع حضور المال
- ٩٠ من أسباب عدم تمامية الملك عدم قراره
- ٩٠ لو وهب له نصاب اعتبر الحول بعد القبض
- ٩١ حكم زكاة المال الموصى به
- ٩٢ يعتبر في زكاة الغنيمة الحول بعد القسمة
- ٩٦ فيما لو أعطى أربعمئة درهم أجره المسكن حولين
- ٩٨ حكم الزكاة في صداق المرثة

- ١٠٢ اشتراط تمكّن المكلف من أداء الزكاة في وجوبه
- ١٠٣ وجوب الزكاة على الكافر وعدم صحّتها منه
- ١٠٣ سقوط الزكاة عن الكافر بالإسلام
- ١٠٧ الفصل الثاني: في الشرائط الخاصّة
- ١٠٧ أمّا الأنعام ففيه شروط منها الحول
- ١٠٩ تفصيل الكلام في اشتراط الحول
- ١٢١ ابتداء حول السخال من حين سؤمها
- ١٢٨ فيما لو تلف بعض النصاب قبل الحول
- ١٢٩ فيما لو ملك في أثناء الحول ما زاد على النصاب
- ١٣٢ فيما لو ارتدّ في الأثناء
- ١٣٤ من شروط زكاة الأنعام السوم
- ١٤٠ من شروط زكاة الأنعام أن تكون غير عاملة
- ١٤٠ وأمّا الغلاة ففيه شروط ثلاثة
- ١٤٣ من شروط زكاة الغلات بدوّ الصلاح
- ١٥٨ من شروط زكاة الغلاة تملكها بالزراعة
- ١٦١ حكم زكاة من مات وعليه دينٌ مستوعب
- ١٦٩ وجوب الزكاة في نصيب عامل المساقاة والمزارعة
- ١٧١ وأمّا النقدان ففيها شروط ثلاثة
- ١٧١ من شروط زكاة النقدين النصاب
- ١٧٢ من شروط زكاة النقدين الحول
- ١٧٢ من شروط زكاة النقدين كونهما مسكوكتين
- ١٧٥ اعتبار بقاء النصاب في النقدين والأنعام طول الحول
- ١٨٠ المقصد الثاني: في المحلّ
- ١٨٠ وجوب الزكاة في تسعة أجناس

- ١٨٣ في المتولّد من الزكوي وغيره
- ١٨٣ الفصل الأول: في النعم
- ١٨٥ المطلب الأول: في مقادير النصب
- ١٨٥ في نصاب الإبل وهو اثنا عشر نصاباً
- ٢٠٦ في نصاب البقر وهو اثنان
- ٢١٣ في نصاب الغنم وهو خمس
- ٢٣٣ المطلب الثاني: فيما نقص عن النصاب جزءاً
- ٢٣٧ المطلب الثالث: في صفة الفريضة
- ٢٤٨ في اعتبار الصحّة والكمال في الفريضة
- ٢٥٣ في عدم جواز أخذ الرُّبِّي في الفريضة
- ٢٥٦ في عدم جواز أخذ الأَكولة وفحل الضراب
- ٢٦٢ في جواز أخذ المعيب لو كان النصاب معيّباً
- ٢٦٢ في جواز أخذ النذکر أو الأثني من النصاب
- ٢٦٣ هل يجوز إعطاء الأقل قيمةً في المسمّى الفريضة؟
- ٢٦٦ فيما إذا تشاحّ المالك والساعي في المسمّى
- ٢٦٩ هل يجوز دفع المسمّى من غنم غير البلد؟
- ٢٧٠ في اختيار المالك في زكاة أيّ صنف من الجنس الواحد
- ٢٧٣ في أنه هل يجوز إخراج القيمة عن العين المسمّى؟
- ٢٧٨ فيما لو فقدت العين المعيّنة في إحدى النصب
- ٢٨٢ فيما لو وجد الأعلى والأدون
- ٢٨٢ فيما لو لم يوجد إلاّ الأعلى من المسمّى أو الأدون
- ٢٨٤ فيما لو لم يوجد المسمّى إلاّ من غير النصاب
- ٢٨٦ الفصل الثاني: في النقدين
- ٢٨٦ في نصاب الذهب وهو نصابان

٢٩٠. في نصاب الفضة وهو أيضاً نصابان
٢٩٣. في تعريف مقدار الدرهم ووزنها
٢٩٦. فيما لو تغير النصاب في أثناء الحول
٢٩٧. في جواز تكميل الجيد بالأدون وعدمه
٣٠١. لازكاة في المغشوشة ما لم يبلغ خالصه النصاب
٣٠٥. فيما لو شك في غش النصاب
٣٠٥. فيما لو علم الغش ولم يعلم مقداره
٣٠٧. فيما علم بمقدار النصاب والغش معاً
٣٠٨. فيما لو كان الغش من الزكوي
٣٠٩. فيما لو أشكل تشخيص الأكثر من الغش والنصاب
٣٠٩. فيما لو تساوى العيار واختلفت القيمة
٣١٠. الفصل الثالث: في الغلات
٣١٠. في بيان نصاب الغلات وهو واحد
٣١٨. في بيان مقدار زكاة الغلات
٣١٩. في الإشكال المشهور على العشر ونصفه بناءً على إخراج المؤمن
٣٢٠. فيما إذا سقيت الأرض سيبحاً ونحوه وبالغراب ونحوه
٣٢٦. في وجوب الزكاة بعد إخراج المؤمن
٣٤٠. في أن حصّة السلطان هل هي من المؤمن؟
٣٤٥. في أن الزكاة لا يتكرر وجوبها بعد إخراجها  
فروع:
٣٤٧. ١- فيما إذا اختلفت الزروع والثمار
٣٤٨. في ضمّ الزرع السابق واللاحق الحاصل في حول واحد
٣٥٠. ٢- في أن الحنطة والشعير جنسان
٣٥١. ٣- أن العلس حنطة وهل السلت حنطة أو شعير؟

- ٣٥٤ ٤ - عدم سقوط العشر بالخراج
- ٣٥٤ ٥ - فيما لو أشكل الأغلب في السقي وقد تقدّم
- ٣٥٤ ٦ - فيما لو اختلف الزرع في الجيد والدون
- ٣٥٥ ٧ - في جواز التخريس من ساعي الزكاة
- ٣٥٧ في ضمان كل من المالك والساعي حصته بعد التخريس
- ٣٥٨ في جواز تحفيف الثمرة بعد الخرص أو قطعها
- ٣٥٩ في جواز تقسيم الثمرة على النخل
- ٣٦٠ في جواز بيع نصيب الفقراء إلى المالك
- ٣٦٠ في قبول دعوى المالك في النقص
- ٣٦١ ٨ - في وجوب الزكاة في الرطب
- ٣٦٢ ٩ - في كفاية كون الخارص واحداً
- ٣٦٣ ١٠ - في صحّة بيع الثمرة بعد الخرص والضمن
- ٣٦٤ مسائل مهمّة يجب التنبيه عليها
- ٣٦٤ في أنّ الزكاة هل تجب في العين أو الذمّة؟
- ٣٧٢ في تكرّر الحول على النصاب بإهمال المالك
- ٣٧٢ في تصديق المالك في عدم الحول أو في الإخراج
- ٣٧٣ المقصد الثالث: فيما يستحبّ فيه الزكاة
- ٣٧٣ المطلب الأول: في استحباب زكاة مال التجارة وعدمه
- ٣٧٧ في تعريف مال التجارة وفروعه
- ٣٨٠ اشتراط استمرار الحول على مال التجارة في التقدين
- ٣٨٤ اشتراط عدم الخسران في رأس مال التجارة
- ٣٨٧ فيما لو اشترى بنصاب متاعاً للتجارة في الحول
- ٣٩١ فيما إذا بلغ المتاع النصاب في أثناء الحول



- ٣٩١ في تعلق الزكاة بقيمة المتاع لابعينه
- ٣٩٤ في تقوّم قيمة المتاع النصاب بأحد النقدين
- ٣٩٨ فروع:
- ٣٩٨ ١- فيما اجتمع على مال التجارة نصاب الزكاة
- ٤٠٠ فيما لو حصل مال تجارة في مال تجارة آخر
- ٤٠٦ ٢- في انضمام الربح في المضاربة إلى حصّة المالك للزكاة
- ٤١٢ ٣- في عدم منع الدّين عن الزكاة
- ٤١٧ ٤- إخراج الفطرة وزكاة التجاره عن عبدها
- ٤١٨ ٥- في أنّ نتاج مال التجارة منها
- ٤٢١ فيما لو اشترى أرضاً للتجارة وزرعها ببذر القنية
- ٤٢١ المطب الثاني: في باقي أنواع الزكاة المستحبّ
- ٤٢١ الأوّل: في استحباب الزكاة في الحبوب
- ٤٢٤ الثاني: في استحباب الزكاة في الخيل بشروط خاصّة
- ٤٢٦ في مقدار زكاة الخيل
- ٤٢٦ الثالث: في استحباب الزكاة في العقار المتخذ للنماء
- ٤٢٩ في اشتراط الحول في زكاة العقار
- ٤٣٠ المقصد الرابع: في المستحقّ وفيه فصلان
- ٤٣٠ الفصل الأوّل: في أنّ متسحقّي الزكاة ثمانية
- ٤٣٧ في أنّ الأوّل والثاني من الأصناف الفقراء والمساكين
- ٤٣٧ في أنّ أيّاً من الفقير والمساكين أسوأ؟
- ٤٣٧ في شمول الفقير والمساكين للقاصر ماله عن المؤنة
- ٤٤٧ في عدم استحقاق الزكاة للقادر على التكسّب